وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات

Political change in Syria after 2024: A case study of minorities

الباحث الأول: أ.م. سعد محمد حسن / مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء/ العراق

الباحث الثاني: م.م مصطفى محمود جلال / مركز الدراسات الاستراتيجية/ جامعة كربلاء/ العراق

1 st .Researcher ; Prof ,Saad Mohammed Hasan

University of Karbala, Center for Strategic Studies , Iraq

saad.m@uokerbala.edu.iq

2.nd . Researcher; Mustafa Mahmoud Jalal /

University of Karbala / Center for Strategic Studies / Iraq

mustafa.mahmood@uokerbala.edu.iq

الملخص

شهدت عملية التغيير السياسي في سوريا مراحل متعددة، إذ انطلقت في بداياتها كحراك شعبي سلمي، يطالب بإجراء إصلاحات سياسية، واجتماعية، متأثراً بموجة "الربيع العربي" التي اجتاحت عددًا من الدول العربية، ولاسيَّما تونس، ومصر، واليمن، وليبيا. إلا أنَّ النظام السياسي في سوريا لم يتمكن من احتواء هذه الاحتجاجات، الأمر الذي أدى إلى تصاعدها، وتحولها إلى صراع مفتوح، أسهمت تدخلات خارجية إقليمية، ودولية، في تعقيده، وتعميقه.

وبفعل هذا التداخل، تحولت سوريا إلى ساحة للصراعات الإقليمية (بما في ذلك بعض الدول العربية، وتركيا، وإيران، وإسرائيل)، والدولية (مثل روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية)، وهو ما انعكس بشكل مباشر في البنية المجتمعية السورية، ولاسيَّما في الأقليات.

ينطلق هذا البحث من محاولة تحليل طبيعة التغيرات السياسية في سوريا، ورصد انعكاساتها على واقع الأقليات، عن طريق تقسيمه على ثلاثة محاور رئيسة: تناول المحور الأول مفهوم التغيير السياسي ومراحله في الحالة السورية، و ركَّز المحور الثاني في واقع الأقليات من حيث التنوع المجتمعي، ومواقفها من التغيير، في حين خُصص المحور الثالث لدراسة أبرز التحديات التي تواجه الأقليات، فضلاً عن فرص تمكينها في المرحلة الراهنة.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة مفصلية في تاريخ سوريا المعاصر، تتمثل في التغيرات السياسية التي رافقت عملية التغيير السياسي في عام (2024)، وما رافقها من تحولات في بنية النظام السياسي، وتوازنات القوى الداخلية والخارجية، مع التركيز في حالة الأقليات.

ويفترض البحث أنَّ التغيير السياسي في سوريا بعد عام (2024)، أتاح فرصًا نسبية لتعزيز مشاركة الأقليات، إلا أنَّ هذه الفرص ما زالت محدودة، ولم تتحول إلى مكاسب مؤسسية مستقرة".

وخلص البحث إلى أنَّ التغيير السياسي في سوريا، اتخذ مسارين متداخلين، داخلي وخارجي، وأنَّ الأقليات كانت فاعلاً حاضرًا في هذه العملية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وعلى الرغم من جسامة التحديات التي تواجهها، إلا أنَّ هناك فرصًا واقعية لتعزيز دورها، وتمكينها، وهو ما يُعد من أبرز التحديات والمهام المطروحة أمام النظام السياسي في المرحلة المقبلة.

الكلمات الافتتاحية: التغيير السياسي, سوريا, الأقليات

Abstract

The process of political change in Syria has gone through multiple stages. It began in its early phases as a peaceful popular movement demanding political and social reforms, influenced by the wave of the "Arab Spring" that swept across a number of Arab countries, particularly Tunisia, Egypt, Yemen, and Libya. However, the political regime in Syria was unable to contain these protests, which led to their escalation and transformation into an open conflict, further complicated and deepened by regional and international external interventions.

As a result of this overlap, Syria was transformed into an arena for regional conflicts (including some Arab states, Turkey, Iran, and Israel) and international conflicts (such as Russia and the United States of America). This was directly reflected in the Syrian social structure, particularly among minorities.

This research seeks to analyze the nature of political changes in Syria and to monitor their repercussions on the reality of minorities through dividing the study into three main sections. The first section addresses the concept of political change and its stages in the Syrian case. The second section focuses on the condition of minorities in terms of social diversity and their positions toward change. The third section is devoted to examining the most prominent challenges facing minorities, in addition to the opportunities for their empowerment in the current stage.

The importance of this research stems from the fact that it addresses a pivotal stage in the contemporary history of Syria, represented by the political transformations that accompanied the process of political change in the year (2024), as well as the shifts in the structure of the political system and the balances of internal and external powers, with a focus on the condition of minorities.

The research assumes that political change in Syria after the year (2024) has provided relative opportunities to enhance the participation of minorities; however, these

opportunities remain limited and have not yet been transformed into stable institutional gains.

The research concluded that political change in Syria has taken two overlapping paths, internal and external, and that minorities have been active actors in this process, whether directly or indirectly. Despite the magnitude of the challenges they face, there are realistic opportunities to strengthen their role and empower them, which constitutes one of the most prominent challenges and tasks facing the political system in the coming stage.

Keywords: Political change, Syria, minorities.

المقدمة

شهدت سوريا منذ اندلاع الأزمة عام (2011)، تحولات بنيوية عميقة مسَّت مختلف أبعاد الدولة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، إذ انتقلت من نموذج الدولة المركزية الصلبة، إلى حالة من التفكك المؤسسي، والتشظي الجغرافي، وتعدد مراكز القوة. وقد تراكمت هذه التحولات على مدى أكثر من عقد من الصراع، لتبلغ ذروتها مع التغيير السياسي الذي شهدته البلاد بعد عام (2024)، والذي مثّل نقطة انعطاف حاسمة في مسار إعادة تشكيل النظام السياسي، وبنية السلطة.

يأتي هذا التغيير في سياق إقليمي، ودولي معقد، تداخلت فيه مصالح القوى الكبرى، والإقليمية، مما جعل من الحالة السورية نموذجاً مركباً للتحولات السياسية في الدول الخارجة من النزاعات. فمرحلة ما بعد (2024) لم تكن مجرد انتقال تقليدي للسلطة، بل مثلت بداية لمرحلة انتقالية مفتوحة على احتمالات متعددة، تتراوح بين إعادة بناء الدولة على أسس ديمقراطية تعددية، أو إعادة إنتاج أنماط جديدة من السلطوية بصيغ مختلفة.

في هذا الإطار، تبرز قضية الأقليات بوصفها أحد أهم الإشكاليات المركزية، التي تواجه عملية التحول السياسي، نظراً للطبيعة التعددية التي يتميز بها المجتمع السوري، والذي يضم مكونات دينية، وعرقية، متنوعة، مثل الأكراد، والعلويين، والمسيحيين، والدروز، وغيرهم. وقد أدت هذه المكونات أدوارًا متفاوتة خلال سنوات الصراع، ما بين الانخراط في السلطة، أو المعارضة، أو تبني مواقف حيادية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على موقعها في مرحلة ما بعد التغيير السياسي.

إنَّ دراسة أوضاع الأقليات في سوريا بعد عام (2024)، تكتسب أهمية خاصة، لكونها تمثل مؤشرًا حقيقيًا على طبيعة النظام السياسي الجديد، ومدى قدرته على إدارة التنوع المجتمعي. فالتجارب المقارنة تشير إلى أنَّ نجاح أو فشل التحولات السياسية، في الدول المتعددة إثنيًا، ودينيًا، يرتبط بدرجة كبيرة بمدى شمولية النظام السياسي، وقدرته على تحقيق التوازن، بين مكونات المجتمع المختلفة، عن طريق ضمان التمثيل العادل، وحماية الحقوق، ومنع الإقصاء أو التهميش.

وعلى الرغم من الخطاب الرسمي الذي رافق مرحلة ما بعد (2024)، والذي ركَّز في مفاهيم المواطنة، والديمقراطية، والتعددية، إلا أنَّ الواقع العملي يشير إلى استمرار تحديات بنيوية تتعلق بضعف المؤسسات، وهشاشة الإطار القانوني، واستمرار التوترات الأمنية، فضلاً عن وجود انقسامات جغرافية، وسياسية، تعيق عملية بناء دولة موحدة. كما أنَّ غياب رؤية واضحة لإدماج الأقليات ضمن النظام السياسي الجديد، يثير مخاوف حقيقية من إعادة إنتاج أنماط الصراع، أو خلق بيئات قابلة لعدم الاستقرار.

من هنا، ينطلق البحث لتحليل التغيير السياسي في سوريا بعد عام (2024)، عن طريق التركيز في وضع الأقليات، بوصفها حالة دراسية تعكس طبيعة التحولات الجارية، وحدودها.

كما يحاول البحث تفكيك العلاقة بين بنية النظام السياسي الناشئ، وواقع التعددية المجتمعية، عن طريق تحليل أنماط التمثيل السياسي، ومستوى المشاركة، وطبيعة التحديات التي تواجه الأقليات.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة التغيير السياسي في سوريا، وتحليله، بعد عام (2024)، وبيان انعكاساته على واقع الأقليات الدينية، والأثنية، من حيث مستوى الفرص الممكنة، والتحديات التي تواجهها .

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول مرحلة مفصلية في تاريخ سوريا المعاصر، تتمثل في التغيرات السياسية التي رافقت عملية التغيير السياسي في عام (2024)، وما رافقها من تحولات في بنية النظام السياسي، وتوازنات القوى الداخلية والخارجية، مع التركيز في حالة الأقليات.

إشكالية البحث: شهدت سوريا بعد عام (2024)، تحوّلاً سياسيًا عميقًا مثّل بداية لمرحلة انتقالية، تهدف نظريًا إلى إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، تقوم على التعددية السياسية، والمواطنة. إلا أنَّ هذا التحول جاء في سياق مركب يتسم بضعف المؤسسات، واستمرار الانقسامات المجتمعية، وتداخل العوامل الداخلية والخارجية، الأمر الذي جعل من عملية إعادة تشكيل النظام السياسي، عملية معقدة وغير مكتملة. وفي ظلّ هذا الواقع، تبرز قضية الأقليات بوصفها أحد أهم الاختبارات الحقيقية، لمدى نجاح التغيير السياسي، نظراً للطبيعة المتعددة للمجتمع السوري، وما يرافقها من تحديات تتعلق بإدارة التنوع، وضمان التمثيل العادل. وسيحاول البحث الاجابة عن التساؤلات الفرعية الآتية:

ما طبيعة التغيير السياسي الذي شهدته سوريا؟ وما مراحله الأساسية؟

ما تأثير العوامل الإقليمية والدولية في تحديد موقع الأقليات داخل النظام السياسي؟

ما أبرز التحديات (السياسية، الأمنية، القانونية) التي تواجه الأقليات ما بعد التغيير السياسي؟

ما أبرز الفرصة الممكنة لاندماج الأقليات في النظام السياسي بعد التغيير؟

فرضية البحث: إنَّ التغيير السياسي في سوريا بعد عام (2024)، أتاح فرصًا نسبية لتعزيز مشاركة الأقليات، إلا أنَّ هذه الفرص ما زالت محدودة، ولم تتحول إلى مكاسب مؤسسية مستقرة".

منهجية البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي, لتحليل النصوص السياسية, والمنهج التاريخي لتتبع أوضاع الأقليات.

هيكلية البحث: انطلاقاً من إشكالية البحث، وفرضيته، تم تقسيمه على ثلاثة محاور رئيسة: تناول المحور الأول مفهوم التغيير السياسي ومراحله في الحالة السورية، وركَّز المحور الثاني في واقع الأقليات من حيث التنوع المجتمعي، ومواقفها من التغيير، في حين خُصص المحور الثالث لدراسة أبرز التحديات التي تواجه الأقليات، فضلاً عن فرص تمكينها في المرحلة الراهنة.

المحور الأول

التغيير السياسي (المفهوم, الأنواع, العوامل التفسيرية, الأسباب)

إنَّ دراسة مفهوم التغيير لا بدَّ من تعريفه في اللغة، والاصطلاح, ودراسة أبرز أنواعه, وتوضيح أهم العوامل التفسيرية للتغيير، وكذلك أسباب حدوثه، وسماته. وقد ارتأينا في المحور أن نخصص مطلب لدراسة مراحل التغيير السياسي في سوريا، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي.

أولا- تعريف التغيير في اللغة والاصطلاح

1. التعريف اللغوي: يعرَّف لفظ التغيير لغويًا في المعجم الوسيط، بوصفه؛ جعل الشيء على غير ما كان عليه, فالتغيير مصدر يعبر عن صيغة مبالغة مشتق من الفعل غيَّر الشيء, جعله غير ما كان عليه في السابق, وتغيَّر : تحول وتبدل**1**.

وفي اللغة الإنجليزية يقابل لفظ التغيير اللفظ (Change)، وهو استمرار حالة الاختلاف التي تطبع سمات ظاهرة معينة, مقارنة بمدة سابقة للظاهرة نفسها، وليس لغيرها, ومن ثمَّ يحمل لفظ التغيير _ Change معنى مختلف عن التعديل- Alter، وكذلك التحسن- Modify , وغيرها من المعاني التي تفيد معنى التمييز**2** .

2. التعريف الاصطلاحي: يُعرَّف *التغيير* اصطلاحًا، بأنَّه :عملية انتقالٍ مقصودة من حالةٍ قائمة إلى حالةٍ أخرى أكثر كفاءة أو ملاءمة، تتم عبر تدخلٍ واعٍ يستهدف تعديل البُنى أو السلوك أو الوظائف داخل نظامٍ معين، سواء كان هذا النظام سياسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا. ويُفهم من ذلك أن التغيير ليس مجرد تحول عفوي، بل هو فعلٌ منظم يستند إلى أهداف، وخطط محددة **3**.
3. مفهوم التغيير السياسي بوصفه؛ مجمل التحولات التي قد تتعرض لها أي أو كل من؛ البنى السياسية في المجتمع, أو طبيعة العمليات السياسية, والتفاعلات بين القوى السياسية، وتغيير الأهداف, وبما يعنيه كل ذلك من تأثير في مراكز القوة, بحيث يعاد توزيع السلطة، والنفوذ، داخل الدولة نفسها, أو بين عدة دول**4**.

ويعرّف جابريل ألموند (Gabriel A. Almond) التغيير السياسي، بعدّه حصول نظام سياسي على قدرة جديدة, والتغيرات المرتبطة بتلك القدرة في الثقافة, والهيكل السياسي المرتبطين بالنظام السياسي**5**.

1: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، *المعجم الوسيط*، ط 4، دار الدعوة، (2004), ص648.
2: عبد المؤمن سي حمد, إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة, اطروحة دكتوراه في كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد بو ضياف, المسيلة, الجزائر, (2019)، ص20.
3: جون كوتر، *قيادة التغيير(Leading Change)* ، ترجمة مكتبة جرير، **(2007),** ص12.
4 المصدر نفسه.
5 : Gabriel A. Almond, political systems and political change, the American behavioral scintist (ABS)June 1963.

4. أنواع التغيير السياسي: التغيير السياسي ينقسم على نوعين، هما[6]:

النوع الأول: التغيير الشامل, والذي يبدأ بتغيير القيادة السياسية, ليشمل جميع مفاصل الحياة الأخرى الاجتماعية، والاقتصادية، والتربوية، والدينية، وغيرها من سائر النظم, وهذا التغيير للقيادة السياسية لا يمثل الهدف النهائي للراغبين في إحداث التغييرات, ولكنَّه يمثل الخطوة الأولى الفعَّالة نحو التحولات النوعية الكبرى، التي تقفز بالدولة إلى الأمام. فتغيير القيادة هو خطوة نحو التغيير الشامل، ولكنَّه ليس الهدف النهائي.

النوع الثاني: التغيير الجزئي, فيتناول فقط جزئية من الجزئيات, كالتغييرات التي تتناول الإصلاح الاقتصادي، أو التعليمي, أو العسكري, بهذا فإنَّ تحديد القادة، والفاعلين الاجتماعيين، والسياسيين، لنوع التغيير، يمثل الأولوية الأولى في عملية التغيير, ويلي ذلك تحديد المسار الذي سيسلكه المجتمع لتحقيق التغيير.

5. العوامل التفسيرية للتغيير السياسي: يأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل, وهي7:

- الرأي العام أو مطالب الأفراد من النظام السياسي, هذه المطالبة تتحول في كثير من الأحيان إلى مخرجات، إذا لم يتم تبنيها من الأحزاب، وجماعات المصالح.
- تغيير في نفوذ وقوة بعض الحركات، والأحزاب، بما يعنيه تحول الأهداف من إطار الحزب، إلى إطار الدولة.
- تداول السلطات في الحالات الديمقراطية، أو إعادة توزيع الأدوار في حالات أخرى.
- ضغوط ومطالبة خارجية من قبل دول أو منظمات، وتكون هذه الضغوط بعدة أشكال (سياسية, واقتصادية, وعسكرية).
- تحولات خارجية في الوسط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية، قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية، في اطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

6. أسباب التغيير السياسي: يرى عبد الرحمن توفيق بأنَّ التغيير ينشأ استجابة لواحد أو اكثر من الأسباب الآتية**8**:

- الأزمة وتعني الإدراك بأنَّ الأمور لا بدَّ أن تتحرك من مكانها، وتتغير، وذلك نتاج أزمة يمر بها النظام السياسي، بحيث يصبح معها التغيير حتمي، وضروري.
- الرؤية وذلك عند امتلاك الجهة صاحبة النظرية التغييرية صورة واضحة للمستقبل، ليمكن عملية التغيير من إحداث تطورات إيجابية في المجتمع.
- الفرصة وذلك حينما ترى القوى الفاعلة في عملية التغيير، بأنَّ التغيير سيحمل نتائج ايجابية، وواقع أفضل، ومن ثمَّ فإنَّه يجب استثمار الفرصة لإحداث التغيير المنشود.

6: محمد عارف عبد الله, دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية, فلسطين, (2012), ص27.
7: بلال محمود محمد الشوبكي, التغيير السياسي من منظور حركات الاسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حماس نموذجًا, رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية, جامعة النجاح الوطنية, فلسطين, (2007), ص36.
8: عبد الرحمن توفيق, إدارة التغيير والتطوير, مركز الخبرات المهنية للإدارة, القاهرة, ط2, (2008), ص20.

- التهديد أي التنبؤ بحدوث تغيرات سلبية على النظام السياسي، وعلى المجتمع ككل، ومن ثمَّ فإنَّ إحداث تغيرات في بنيته، يغدو ذو أهمية عالية.

7. سمات التغيير: يتصف التغيير بعدة سمات، أبرزها[9]:

- الهادفة: بحيث يتجه إلى تحقيق الهدف, ويسعى إلى غاية معلومة، ومتفق عليها من قبل قوى التغيير.
- الواقعية: يرتبط بواقع الحياة, ويتم في إطار إمكاناتها، ومواردها, وظروفها التي تمر بها على سواء، على المستوى المؤسسي أو المجتمعي.
- التوافقية: يجب حدوث توافق بين التغيير ورغبة القوى المختلفة، واحتياجاتها، وتطلعاتها، لعملية التغيير.
- الفاعلية: بأن تمتلك القدرة على الحركة بحرية, وتمتلك القدرة على التأثير في الآخرين, وتوجه قوى الفعل في الأنشطة, والوحدات المستهدف تغييرها.
- المشاركة: تحتاج عملية التغيير إلى التفاعل الايجابي, لتحقيق المشاركة الواعية للقوى, والأطراف التي تتأثر بالتغيير، وتتفاعل مع قواه.
- الإصلاح: يشترط اتصاف عملية التغيير بالإصلاح، لكي تنجح عملية التغيير.
- التكيف: وهي القدرة على التكيف السريع مع الأحداث, فعملية التغيير لا تتفاعل مع الأحداث فقط، بل تتوافق، وتتكيف معها، وتحاول السيطرة عليها، والتحكم في اتجاهها، وفي مسارها.

ثانيًا- التغيير السياسي في سوريا

إنَّ ما حصل في سوريا هو نتاج للأحداث التي اندلعت منذ عام (2011), عبر الاحتجاجات المطالبة في الإصلاح السياسي, لكن سرعان ما تحولت إلى صراعات دموية، بين قوى المعارضة، والنظام, وإنَّ عملية تغيير النظام السياسي السوري يتمثل في محورين، هما:

1. المسار الداخلي لتغيير النظام : الذي يمثل مرحلة الاحتجاج ثم الصراع المسلح، بدأ بتأسيس جماعات مسلحة أبرزها جبهة النصرة, ففي كانون الثاني (2012), أعلن عن تأسيس (جبهة النصرة لأهل الشام), وبدأ المسلحون يبايعونها في مدن عدة: (إدلب, ودرعا, وريف دمشق, ودير الزور, وحماة), وإنَّ الهدف هو إعادة بسط سلطة الله على الأرض, وتستمد شرعيتها العابرة للحدود، من (تنظيم القاعدة الإرهابي), وفي نيسان (2013), أعلن "تنظيم داعش الارهابي" عن دمج الجبهة مع تنظيمه, فيما انشقت الجبهة لاحقًا عن "داعش الارهابي"، واتجهت نحو بناء ذاتها من جديد، وبدأت تسيطر على مناطق المسلحين، وتضمها إليها, وفي منتصف عام (2016), أعلنت الجبهة

9: محمود سليمان العميان, السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, (2008), ص345-347.

عن فك ارتباطها "بالقاعدة او داعش الارهابيتين" **10**. كما غيرت اسم جبهة النصرة إلى جبهة تحرير الشام. وفي كانون الثاني (2017), أعلن عن تأسيس هيئة تحرير الشام التي ضمت عدة فصائل، منها: (جبهة تحرير الشام, وجبهة أنصار الدين, وجيش السنة, ولواء الحق, وحركة نور الدين الزنكي). وفي آب (2017), أطلق عدد من الأكاديميين مبادرة حملت اسم الإدارة الذاتية في المناطق المحررة, بهدف تأسيس حكومة مدنية لإدارة المناطق خارج سيطرة الحكومة السورية, التي أخذت على عاتقها ملف جهاز الشرطة، وتقديم الخدمات العامة**11**.

2. المسار الخارجي لتغيير النظام: لا شكَّ أنَّ منطقة الشرق الأوسط تتقاطع فيها المصالح الدولية، ويتداخل النفوذ الإقليمي مع التحديات الداخلية, إذ شهدت سوريا واحدة من أكثر الفصول الدراماتيكية في تاريخها الحديث. إنَّ تغيير النظام لم يكن مجرد نتيجة الاحتجاجات العفوية, بل كان نتاجًا لعدة عوامل تتراوح بين الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، إلى التدخلات الدولية، والإقليمية. إذ تحولت سوريا إلى ساحة معركة للمصالح, إذ تلاقت الدوافع الدولية، والإقليمية، مع الطموحات الداخلية. فالبعد الدولي تمثل بالدور الروسي, إذ بدأ التدخل العسكري الروسي في مواجهة قوى المعارضة منذ العام (2014), إذ قلب الموازين لصالح النظام السياسي، بعد أن كان قريبًا جدا للسقوط, وبهذا التفوق حققت روسيا تقدم في سياستها الدولية، وحفظت النظام من السقوط **12**. إلا أنَّ اندلاع الحرب مع اوكرانيا، وتركيز الروس في جبهة أوكرانيا، ونقل المزيد من المعدات، والقيادات من سوريا، أسهم بشكل كبير في ضعف قدرة النظام على الصمود. أمَّا الولايات المتحدة الأمريكية فإنَّ تصورها قائم على عدة متغيرات، منها: المتغير الأمني، وحماية إسرائيل، وإبعاد النفوذ الإيراني الذي يزعج حلفاء الولايات المتحدة, فضلًا عن الصراع بين واشطن، وموسكو، حول مناطق النفوذ، ومصادر الطاقة، والبحث عن طرق مرورها بشكل آمن**13**.

أمَّا البعد الإقليمي فيتمثل في الدور الإيراني، الذي يعدُّ حليفًا استراتيجيًا لسوريا, إذ تعدُّ إيران النظام السوري القاعدة الأساسية لدعم محور المقاومة بشكل عام، ولاسيَّما لبنان (حزب الله), فضلًا عن دعم حركة حماس في غزة, لذا فإنَّ إيران ساندت النظام السوري في المجالات كافة, إلا أنَّ الظروف الاقتصادية (العقوبات)، وتغيير مسار النظام بالتقارب مع الدول العربية, وتعرض معظم القيادات التابعة لإيران إلى الاغتيالات بغارات إسرائيلية, أدت في نهاية المطاف إلى عدم القدرة على مساندة النظام**14**. أمَّا الدور التركي فقد مثَّل وجود المقاتلين الأكراد، تحدي وهاجس خطير للأمن القومي التركي في شمال سوريا، وإنَّ إقامة كيان كردي على حدودها أمرًا

10: ينظر في: سعد عبيد العيدي, عمار عباس شاهين, حنين محمد الوحيلي, نور نبيه جميل, إسقاط النظام السياسي السوري (نظام بشار الأسد), المقدمات, الآثار, والتداعيات المحتملة, دراسة منشورة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, (2005), ص3-5-.

11: المصدر نفسه, ص6.

12:للمزيد ينظر: رضوان زيادة، *الصراع على سوريا: الثورة والحرب الدولية الجديدة*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، (2017)، ص55.

13- برهان غليون، *سوريا: درب الآلام نحو الحرية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2015)، ص 120– 135.

14- رضوان زيادة, المصدر السابق, ص62.

مرفوضًا تمامًا, فضلًا عن وجود أكثر من (3,2) مليون لاجئ سوري في تركيا, إذ شكلوا عبئًا ثقيلًا على النظام التركي, ممَّا دفع الأخير إلى التدخل بشكل مباشر، في دعم قوى المعارضة السورية، وتدريبهم، لتغيير النظام في سوريا, إذ نجحت مؤخرًا في ذلك**15**. أمَّا إسرائيل فقد أسهمت في إضعاف القوى الداعم للنظام، جرَّاء استهداف معظم القيادات الإيرانية (الحرس الثوري)، واللبنانية (حزب الله), وبعد انسحاب الجيش النظامي السوري من المناطق الآمنة مع الحدود الإسرائيلية, سرعان ما ملت القوات الاسرائيلية تلك النقاط، وصولًا لمناطق قريبة من دمشق**16**.

مما سبق يمكن أن نتصور بأنَّ الصراع الدولي، والإقليمي في سوريا، تحول لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها بشكل عام، وأمن إسرائيل بشكل خاص, إذ أسهم ذلك في قطع الامداد عن محور المقاومة.

المحور الثاني- التنوع المجتمعي في سوريا

سنوضح في هذا المحور دراسة مكونات المجتمع السوري, فهو مجتمع متعدد الأديان، والقوميات، والطوائف, وفيما يخص التوزيع العددي للمجتمع السوري.

جدول (1) يبين التوزيع القومي في سوريا 2015

المكون	النسبة
عرب	%87,9
كرد	%8,9
آشوريون- كلدان	%1,1
أرمن	%0,8
تركمان	%0,7
شركس- شيشان	%0,5

المصدر: موقع الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: https://www.kfcris.com/ar

جدول (2) يبين التوزيع الديني والطائفي في سوريا 2015

15- للمزيد ينظر: محمد نور الدين، *تركيا والتحولات الإقليمية بعد الربيع العربي*، دار الفارابي، بيروت، (2019)، ص 145– 160

16- سعد عبيد العيدي، المصدر السابق, ص11-12-13.

الطوائف	النسبة
سنة	%68,4
علويون	%13,3
شيعة	%1,1
مسيحيون	%11,2
دروز	%3,2
إسماعيليون	%2,1
إيزيديون	%0,2

المصدر: موقع الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية: https://www.kfcris.com/ar

نتيجة لذلك يتميز النسيج الديني السوري بالتنوع, فالإسلام هو ديانة معظم السوريين, إذ يمثل السنة (68,4%) من السكان, في حين يمثل العلويون (13,3%)، والإسماعيليون (2,1%). وهذه الطوائف هويتها الدينية هي الإسلام, فضلًا عن الدروز (3,2%).

أولاً- العرب: يشكّل العرب الغالبية العظمى من الشعب السوري, بنسبة يقدرها البعض (90%) من السكان, وتاريخ العرب في سوريا قديم جدا, يخطئ من يعتقد أنَّ الوجود العربي جاء مع الفتح الإسلامي, فوجودهم يصل إلى ما قبل الألف الخامسة قبل الميلاد, إذ كان بجوار امبراطورية الروم إمارة الغساسنة[17]. فهناك شبه إجماع على أنَّ العرب قد وفدوا إلى الشام، من الجزيرة العربية قبل الميلاد بعدة قرون، في مناطق الهلال الخصيب، وجبل لبنان[18]. وتذكر المصادر التاريخية أنَّ مجموعة عربية سكنت منطقة أنطاكية، إلى الجنوب من سلسلة جبال طوروس, وإلى الشرق كانت دولة تدمر العربية خلال القرن الثالث الميلادي[19]. كما تذكر النصوص الآشورية القديمة أنَّ (شل منصر) ملك أشور، انتصر على العرب في معركة (قرقر) سنة (853) قبل الميلاد في شمال مدينة حلب، وكان قائد العرب (جندب) وهو اسم عربي[20].

17: إدمون رباط, المسيحيون العرب, مؤسسة الابحاث العربية, القاهرة, (1981), ص22.
18: جواد علي, المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام, دار الساقي, لندن, ط 4, (2001), ص253.
19: عرفان شهيد, روما والعرب , ت: قاسم محمد سويدان, دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق, (2008),ص50.
20: يوسف زيدان, اللاهوت العربي وأصول العنف الديني, دار الشروق, القاهرة, (2009), ص86.

ومن أبرز الطوائف العربية هي السنة والشيعة العلويون في سوريا، هم مجموعة دينية من الشيعة، وينتشرون بشكل رئيس في محافظتي اللاذقية، وطرطوس، فضلًا عن مناطق في حمص، وحماة، وريف دمشق, إذ يشكّلون جزءًا من النسيج الاجتماعي السوري، ولهم تاريخ طويل في البلاد, وقد قام العلويون، ولاسيَّما عائلة الأسد التي تنتمي إلى عشيرة الكلبية، بدور محوري في السياسة السورية الحديثة منذ عام (1963), بالإضافة إلى الدروز في سوريا هم أقلية دينية عربية، تتركز بشكل أساسي في محافظة السويداء (جبل الدروز)، ومناطق أخرى مثل ريف دمشق، والقنيطرة، ويمثلون حوالي (3.2%) من سكان سوريا. لقد قاموا بدور تاريخي مهم في سوريا، لاسيَّما في الثورة السورية الكبرى ضد الاحتلال الفرنسي عام (1925)**21**.

ثانيًا- الكرد: اختلف المؤرخون في أصل الكرد, يعتقد العرب بأنَّهم يرجعون إلى الفرع العدناني من العرب, والغربيون يعتقدون رجوعهم إلى الجنس الآري من العائلة الإيرانية, وهي فرع من العائلة الهندو أوربية, وهذا يناغم المؤرخين الكرد نفسهم, إلا أنَّهم اتفقوا على قدم الوجود الكردي في هذه الجغرافية الجبلية، التي تقع بين أربع دول (إيران, وتركيا, والعراق, وسوريا)[22]. ويتمركزون في محافظة الحسكة, تحديدًا في مدينة القامشلي شمال شرق سوريا**23**.

ثالثًا_ السريان: طائفة سورية كانت وثنية ثم اعتنقت الديانة المسيحية, وهي من أقدم الطوائف المسيحية. دار بينهم وبين الآشوريين، والكنعانيين، والحيثيين، صراع شديد، حتى تمكّن الآشوريون من القضاء على نفوذهم السياسي, فضلًا عن سوريا يوجد لبنان، وفلسطين, والعراق. أخذ وجودهم ينحسر بسبب الهجرة إلى أوربا[24].

رابعًا- التركمان: ينتمي التركمان إلى العرق التركي، الذي يعود إلى جدهم أغور زهان، ويوجدون في تركمانستان، وتركيا، وأذربيجان, وأفغانستان, وإيران, والعراق, وفلسطين, والأردن, وليبيا, ويتكلم التركمان اللغة التركية, معظمهم اعتنقوا الديانة الإسلامية. نزحوا إلى دمشق قرابة العام (723)م. ويذكر ياقوت الحموي أنَّ الياروقية محلة كبيرة بظاهر مدينة حلب، تنسب إلى أمير التركمان، كان قد نزل فيها بمعسكره. كما يوجد تركمان في سوريا إبَّان فترة الحكم العثماني[25].

خامسًا- الأرمن: هم أقلية دينية، وقومية، يبلغ عددهم ما يقارب مائتي ألف نسمة في سوريا, وأنَّ وجودهم فيها منذ القديم, فقد بنوا في مدينة حلب كنيسة الأربعين شهيدًا في القرن الخامس عشر ميلادي[26]. نزحوا من تركيا هربًا من مجازر القوميين الاتراك في العقد الثاني من القرن العشرين. حافظ الارمن على خصائهم القومية, فهم يتحدثون اللغة الارمنية في خطاباتهم، ويمارسون الشعائر الدينية في كنائسهم، ويمارسون التقاليد الاجتماعية الخاصة

21: المصدر نفسه, ص87.
22: الشبكة الدولية المعلوماتية, الرابط: https://info.wafa.ps/ar-page.aspx?id=5063
23: عبد الله تركماني, الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية, بيروت, منشورات الان, (2002), ص11.
24: ينظر: سعد محمد حسن الكندي, المجموعات الاثنية والمشاركة السياسية في المشرق العربي العراق ولبنان أنموذجاً, مركز العراق للدراسات, (2016), ص175.
25- شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي, معجم البلدان, دار صادر, بيروت, ط2, (1995), ص425.
26- سركيس بورنزسيان, أرمن دمشق, الهيئة السورية العامة للكتاب, دمشق, (2016), ص9.

بثقافتهم, وهم مندمجون في المجتمع السوري، وتعدّ حلب، ودمشق، أكثر المراكز التي يمتهنون فيها الحرف الحرة (الخياطة, والتصوير, والموسيقى, والميكانيك)[27].

سادسًا- الشراكسة: هاجروا من روسيا بعد الحرب بين روسيا، والدولة العثمانية, واستقر عشرات الآلاف منهم في القرى الممتدة من إسكندريون في الشمال إلى فلسطين, وتمَّ اسكانهم في الجولان من قبل العثمانيين، بهدف تعمير مواقع المياه على الطريق بين دمشق، والمدينة المنورة, وعلى الرغم من تفرع أصولهم القبلية إلى أربعة قبائل، وهي: (الأبازاخ, والقبرطاي, والبجدوغ, والحتقواي), إلا أنَّهم بقوا متآلفين، وتربطهم الهوية القومية ترابط متماسك، ويحترمون التقاليد الاجتماعية الخاصة بهويتهم، ويمتازون في انخراطهم في الوظائف العامة (الجيش, الإدارة), ويفضلون السكن في المناطق الريفية[28].

جدول (3) يوضح أبرز الانتهاكات التي تعرضت لها الأقليات في سوريا

نوع الانتهاك	الوصف	الفئات	الإحصائيات	المصدر
القتل خارج القانون	استهداف المدنيين خلال العمليات العسكرية	مختلف الأقليات	مقتل (1032) مدنيًا في عام (2023), و(429) في النصف الأول من (2024)	الشبكة السورية لحقوق الإنسان
التعذيب حتى الموت	تعذيب داخل مراكز الاحتجاز	مختلف المكونات	مقتل (59) شخصًا تحت التعذيب عام (2023), و(53) شخصًا في النصف الأول من (2024)	الشبكة السورية لحقوق الانسان
الاعتقال التعسفي	احتجاز دون محاكمة	الأقليات في مناطق النزاع	(2313) حالة في (2023)	الشبكة السورية لحقوق الانسان

27- الشبكة الدولية للمعلومات: حسن عباس, إدارة التنوع في سوريا, دراسة منشورة في موقع مبادرة الصلاح العربي, 20-6-2025, ص3. الرابط: https://www.arab-reform.net/ar/publication/.

28- المصدر نفسه.

الإخفاء القسري	اخفاء واسع النطاق	مختلف المكونات	أكثر من (96) ألف حالة منذ عام (2011)	تقارير حقوقية دولية
التهجير القسري	إجبار السكان على النزوح	الأقليات الدينية والعرقية	نحو (13) مليون نازح ولاجئ	الشبكة السورية لحقوق الانسان
استهداف المرافق المدنية	قصف المدارس والمستشفيات	مختلف الفئات	(37) حالة في كانون الثاني عام (2024)	الشبكة السورية لحقوق الانسان
التميز الطائفي والعنف المجتمعي	استهداف على اساس الهوية	الاقليات الدينية والعرقية	(202) ألف حالة قتل ضمن هذا السياق	تقارير دولية
الاخلاء القسري الحديث	تغيير ديمغرافي	بعض الأقليات	عمليات اخلاء جماعي بعد عام (2024)	تقارير دولية

تعكس الأرقام أنَّ الانتهاكات ذات طابع منهجي، ومستمر، منذ (2011) وحتى ما بعد (2024), كما يظهر التهجير القسري كأخطر الانتهاكات من حيث الحجم (ملايين المتضررين), وأنَّ الأقليات تقع ضمن الفئات الأكثر هشاشة، بسبب موقعها في مناطق النزاع, وأنَّ استمرار الاعتقالات القسرية بأرقام مرتفعة، يدل على ضعف القانون.

مو اقف الأقليات من التغيير السياسي

بدأت قضية الأقليات في الحضور إلى المشهد السياسي بشكل تدريجي، مع بداية الاحتجاجات في منتصف مارس عام (2011), حتى أصبحت قضية رئيسة، ومركزية. ومن أبرز المواقف هي[29]:

موقف المسيحيون**30**: على الرغم من عدم وضوح الموقف الحقيقي للمسيحيين, إلا أنَّ الكثير من المؤشرات تشير إلى ميلهم نحو النظام الحاكم أكثر من الطرف المعارض, خشية على وجودهم، وحمايتهم من الجماعات المتطرفة. لم تشهد مدن المسيحيين حراكًا مؤيدًا للنظام، أو معارضًا له، إلا في إطار محدود, تمثل في مواقف الشخصيات، والزعامات الرسمية، وغير الرسمية. إذ لوحظ هناك تباين بين مواقف الكنسية الكاثوليكية، التي ترى لا خوف من تغيير النظام، طالما هناك ضمانات حقيقية بخصوص الوجود المسيحي في سوريا, وبين الكنسية الأرثوذكسية التي ترى

29- حمدي سيد محمد محمود, الترويض الخطير: سوريا ما بعد الاسد بين شرعية الدولة وولاءات العابرين للحدود, مجلة اتجاهات سياسية, المجلد (8), العدد (31), (2025), ص8-9. كذلك: آية بدر, سوريا ما بعد الاسد وخارطة النفوذ والمستقبل, مركز نظرات لدراسات المتقبل, جامعة القاهرة, العدد (2), (2025), ص13.

30- مسيحيو سوريا ونظام الأسد, شبكة المعلوماتية الدولية, الرابط: http://goo.gl/3U4Z5R

ليست هناك ضمانات حقيقية، وتفضل بقاء الوضع على ما هو عليه. وفي المقابل اشتركت رموز وشخصيات مسيحية في الحراك، وآخرون أسسوا مجموعات مسلحة، مثل (لواء يسوع, وكتيبة مار جرجس, وكتائب أخرى).

موقف العلويين31: إنَّ موقف الطائفة العلوية يعدُّ من أكثر المواقف حساسية في عملية التغيير السياسي, فعلى الرغم من النفوذ الواسع لأبناء هذه الطائفة في المؤسسة العسكرية (ضباط الجيش), لا يمنع من وجود شخصيات علوية معارضة للنظام السابق, وهو ما انعكس في عدد من المواقف، والأنشطة المؤيدة للتغيير, إلا أنَّها كانت ضعيفة مقارنة بالطوائف الأخرى, ويعزى ذلك بسبب مضاعفة أساليب العنف تجاه العلويين عن أقرانهم. كما يرى آخرون بأنَّ العلويين يعتقدون أنَّ الطائفة السنية، تعرضت للظلم من النظام لسنوات عديدة، وعلى قيادات علوية, مما يدفعهم للانتقام منا، وهذا ما نخشاه إذا ما نجحت الثورة. هذا الهاجس جدا منطقي في وجود ظلم متراكم، وثقافة الانتقام لدى المظلوم.

موقف الدروز32: اتسم موقف الطائفة الدرزية من التغيير السياسي في سوريا، بتباين مواقف القيادات الدرزية، وأنَّ هناك نفوذًا للدروز اللبنانيين في سوريا. فعلى سبيل المثال، كان موقف الزعيم الدرزي في لبنان وليد جنبلاط، موقفًا واضحًا من دعم الثورة السورية, في حين كانت مواقف الآخرين أقل منه حده. كما دعا الشيخ وحيد البلعوس الذي رفض تجنيد الدروز في الجيش السوري، ورفض الاتهامات الموجهة للدروز بأنَّهم غير وطنيين. وشهدت السويداء مركز الدروز مظاهرات كبيرة مناهضة للنظام السابق بعد مقتل البعلوس, قام المتظاهرون بإسقاط تمثال للرئيس الأسبق حافظ الأسد في مركز المدينة.

موقف الإسماعيليين33: منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في (2011), شهدت مدينة السلمية في حماة مظاهرات مؤيدة للثورة, وبسبب سيطرة النظام على المدينة أمنيًا، وعسكريًا تراجعت حدتها, كما دعا زعيم الطائفة الإسماعيلية الأمير شاه كريم الحسيني، إلى إحلال السلام في سوريا, كما أكد أنَّه يدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام، والاستقرار في سوريا، من دون أن يفصح موقفه من الصراع، بين نظام الحكم والمعارضين له, إذ يبدو أنَّه كان لا يريد موقفًا واضحًا من أطراف الصراع، خشية من تداعياته على مستقبله، ومستقبل طائفته.

موقف الكرد: الكرد عمومًا مع التغيير السياسي في سوريا, فهم متفقون على ترسيخ الحقوق السياسية، والمدنية ضمن الدستور، وضمان الأمن، والاستقرار, لكنَّهم يعانون من مشكلات ذاتية، وهم عدة جهات منها قسد (الإدارة الذاتية), والمجلس الوطني الكردي, وأكراد عفرين, وأكراد القامشلي، والحسكة34.

المحور الثالث_ التغيير السياسي في سوريا بين التحديات والفرص الممكنة

31- مؤتمر الطائفة العلوية في القاهرة, شبكة المعلوماتية الدولية, على الرابط: http://goo.gla0lkAM
32- شبكة المعلومات الدولية, على الرابط: http://goo.gl/KFqwD2
33- شبكة المعلومات الدولية, على الرابط: .http://arabi-press.com/news/843043
34: علي العبد الله, الاقليات والتطييف والثورة في سوريا, العربي الجديد, الشبكة معلومات الدولية, على الرابط: https://goo.gl/gzejAp

إنَّ عملية التغيير السياسي في الغالب، تواجه تحديات عدة وعلى مختلف الأصعدة, وعملية التغيير السياسي في سوريا ستواجه تحديات مختلفة, فضلًا عن الفرص الممكن توظيفها من قبل النظام الجديد.

1. تحديات التغيير السياسي: تتمثل في مجموعة من المعوقات رافقت عملية التغيير السياسي في سوريا، ومن أبرزها:

انعدام الثقة بين المكونات: إنَّ المواطنة هي الرابطة القانونية التي تبين الحقوق، والواجبات، لدى كل من النظام السياسي، والمجتمع, وهي التي تقضي على الانتماءات الضيقة، سواء كانت مناطقية، أم عشائرية, أم دينية[35]. ويعدُّ هذا المؤشر من أخطاء النظام السياسي في سوريا, وبسبب السلوكيات السلبية ضد الأقليات، وعدم دمجهم في بودقة المواطنة, قامت كل أقلية بالانكفاء على نفسها، والاحتماء بقومتها، أو طائفتها، أو دينها, مما أسهم في تعميق الشرخ المجتمعي، وزاد من معدلات العنف السياسي، والذي انتشر في سوريا بعد عام (2011), فهناك من الأقليات من تقاتل إلى جانب المعارضة ضد النظام السابق, وهناك من الأقليات من أسس جماعات مسلحة تقاتل إلى جانب النظام السابق. وإنَّ تهميش الأقليات، وعدم الاعتراف بحقوقهم السياسية، وعدم الاعتراف بمواطنة بعض الأقليات، وحرمانهم من الجنسية، وإجراء تغييرات ديمغرافية في المناطق التي يوجدون فيها, أسهمت في انعدام الثقة بين المكونات المجتمعية في سوريا. وعلى الرغم من مضي عام كامل على التغيير في سوريا, لا تزال أزمة الثقة بين المكونات السورية قائمة.

التهجير والانحسار: إنَّ فشل النظام السياسي، وفشل الخطط التنموية، وزيادة حالة الإحباط السياسي الناتج عن عدم الرضا الشعبي, يدفع الأفراد إلى الهجرة[36]. وتواجه الأقليات هذه المظاهر بالاشتراك مع أفراد المجتمع, ويضاف إلى ذلك ما تعانيه الأقليات من التهميش، والاقصاء، نتيجة ممارسات النظام السياسي الذي فشل في إدارة التنوع المجتمعي, ويزداد الوضع خطورة أثناء الفوضى، والحروب، والأزمات, لذا يكون أبناء الأقليات من أوائل المهاجرين خوفًا من تصفيتهم، أو انتهاك حقوقهم[37]. إذ فشل النظام السياسي السوري في احتواء الأقليات, ومارس العنف ضدها. ومع تدهور الأوضاع الأمنية بعد عام (2011), زادت معدلات الهجرة، وكان من أسبابها ايضا سيطرة الجماعات المسلحة الإرهابية على عدد كبير من المدن السورية، أدى إلى قتل، وتهجير العديد من الأقليات، وكان العدد الأكبر من المسيحيين، إذ تشير الدراسات إلى انخفاض أعداد المسيحيين في سوريا بعد عام (2011), إذ كان عددهم في (2010) قرابة (2,3) مليون، بنسبة (11%) من سكان سوريا, انخفض إلى (1,9) مليون بنسبة (10,9%)[38].

35: عفيف عثمان, الاقليات الدينية والاثنية بعد الربيع العربي, مركز المسبار للدراسات والبحوث, دبي, 2012, ص14.

5:Merea Gudina, The State Competing Entice nationalism and democratization in Ethiopia, African journal of political science, 2004, Vol, No.1., p53.

37- محمد عاشور, التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية, المركز العلمي للدراسات السياسية, عمان, (2002), ص3.

38- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين, (2015), الرابط: www . nhcr. orghk

التدخل الخارجي: تتميز سوريا بموقعها الجغرافي المطل على شرقي شاطئ البحر الأبيض المتوسط، الذي يتوسط القارات الثلاث (آسيا, وأوروبا, وإفريقيا), يوفر هذا الموقع نقطة قوة لوجود عدة طرق للتحركات العسكرية[39].

ويسهم وقوع سوريا على شواطئ البحر المتوسط، في عمليات الإمداد، والتزويد البحري, والمشاركة في عمليات بحرية تساعد الدول على الالتفاف على شواطئ البحر الأبيض المتوسط، كما أنَّ جميع المواصلات البرية، والجوية، القادمة من الخليج العربي، والأردن، والعراق، وإيران، وتركيا، تمر بسوريا، أو تنتهي إلى موانئها البحرية. وتتحكم سوريا في مرور أنابيب النفط عن طريقها، من المملكة العربية السعودية، ومن الموصل، وكركوك في العراق، إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط في بانياس**40**. أمَّا تركيا فستضطلع بنفوذٍ أكبر بكثير في سورية، لأنَّ النهج الذي تعتمده، وإن كان تدخلها صارمًا، ويخدم مصالحها، يُعدّ أيضًا عمليًا، وواضحًا، وقائمًا على الصفقات، إذ يُعطي القيادة السورية هامشًا للتفاوض. في المقابل، الجميع في حيرة من أمره في ما يتعلّق بالتفاوض مع إسرائيل، لأنَّها تريد الحصول على كلّ شيء من دون أن تقدّم شيئًا في المقابل. وقد دفعها دعم شركائها الغربيين إلى الاعتقاد بأنَّ في وسعها تحقيق ذلك[41].

2. الفرص الممكنة والتغيير السياسي: على الرغم من التحديات التي رافقت عملية التغيير السياسي في سوريا, إلا أنَّ هناك فرصًا عدة يقع على عاتق النظام الجديد توظيفها في الشكل السليم، لحماية سوريا بشكل عام ولاسيَّما الأقليات, ومن أبرزها:

أ- التمثيل السياسي للأقليات

بعد أي تغيير سياسي، قد تسعى القوى الدولية، والمحلية، إلى تطبيق نظام أكثر تمثيلًا (مثلاً برلماني أو فيدرالي)، ما يتيح للأقليات تمثيلًا سياسيًا أوسع. ومن الممكن أن تُعطى الأقليات أدوارًا قيادية في الوزارات، أو الإدارات، لضمان التوازن الوطني, عن طريق صياغة دستور جديد، قد يتضمن مواد تحمي حقوق الأقليات دينيًا، وقوميًا. قد تحصل الأقليات على مجال أوسع لإحياء لغاتها، وثقافتها (الكرد مثلًا يمكن أن يعززوا التعليم بلغتهم) .

ب- إعادة بناء الهوية الوطنية

تغيير النظام قد يفتح المجال لإعادة صياغة مفهوم المواطنة، بحيث يكون شاملاً لكل المكوّنات.

ت- تمثيل إعلامي وثقافي أكبر

إنتاج مواد إعلامية أو مناهج تعليمية، تعكس التنوع السوري بدلًا من الطابع الأحادي.

39- هيثم الناهي, المسألة الطائفية صناعة الأقليات في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, (2017).

40: المصدر نفسه.

41- بيتر هارلينغ, مسألة الأقلّيات المُساء فهمها في سورية, مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط, https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/05/misunderstanding-syrias-minority-question?lang=ar

ث- التنمية المتوازنة

إذا وُضعت خطط تنموية عادلة، يمكن للأقليات في المناطق المهمشة (مثل الجزيرة السورية، أو بعض القرى المسيحية، والدرزية)، أن تستفيد من مشاريع إعادة الإعمار. فالأقليات المغتربة (خاصة المسيحيين)، قد يعودون للاستثمار في حال وجود بيئة آمنة، ومستقرة.

ج- ضمانات دولية

قد يتم وضع آليات دولية (مثل قوات حفظ سلام أو مراقبين)، لضمان حماية الأقليات في مرحلة ما بعد الصراع. إنَّ إدماج الأقليات في المؤسسات الأمنية, وإشراكهم في الجيش، والشرطة، بما يخلق ثقة، ويقلل مخاوف التهميش.

الخاتمة

إنَّ عملية التغيير السياسي في سوريا، مرَّت بمراحل عديدة أثرت تأثيرًا مباشرًا في المكونات السورية بشكل عام ولاسيَّما الأقليات. فنظام الأسد فشل في احتواء الاحتجاجات السورية، وقابلها بالعنف المفرط, مما أسهم بعدم الاستقرار السياسي، والمجتمعي في سوريا، واستمر هذا المنهج حتى تغييره في (9) كانون الأول (2024). وبعد عام كامل لايزال المشهد السياسي غير مكتمل، وغير واضح، وعلى الرغم من وجود العديد من التحديات التي رافقت عملية التغيير للنظام السياسي في سوريا، إلا أنَّ الفرص لا تزال قائمة لبناء الدولة، وتحقيق تطلعات المجتمع السوري بمكوناته كافة. ومن أبرز الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، هي:

1. عملية التغيير السياسي في سوريا أخذت اتجاهين: الأول محلي على صعيد الداخل السوري, والآخر إقليمي دولي على الصعيد الخارجي.
2. ما حدث في سوريا هو صراع بين النفوذ التركي، والإيراني, وبالمحصلة تفوق التركي.
3. كانت إسرائيل حاضرة بشكل مباشر، في توجيه العديد من الاغتيالات للقيادات العسكرية التابعة للمحور الإيراني، ونظام الأسد. أمَّا بعد التغيير فقد تحول نهجها نحو دعم الأقليات السورية بشكل عام ولاسيَّما الدروز في محافظة السويداء.
4. شهدت مناطق الأقليات عمليات عسكرية في أثناء عملية التغيير، وتعرض أبنائها للانتهاكات بسبب مواقفهم من التغيير.
5. شهدت المدن التي توجد فيها الأقليات، مثل: الساحل، والسويداء، وحلب، أحداثًا أمنية خطيرة.

المصادر

المصادر العربية والمترجمة

أولًا- المعاجم والتقارير

1- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي, دار صادر, بيروت, ط2, (1995).

2- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، *المعجم الوسيط*، ط4، دار الدعوة، **(2004).**

ثانيًا- الكتب

1- إدمون رباط, المسيحيون العرب, مؤسسة الأبحاث العربية, القاهرة, (1981).

2- جواد علي, المفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام, دار الساقي, لندن, ط4, (2001).

3- جون كوتر، *قيادة التغيير (Leading Change)*، ترجمة مكتبة جرير، **(2007)**, ص12.

4- رضوان زيادة، *الصراع على سوريا: الثورة والحرب الدولية الجديدة*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، (2017).

5- سعد محمد حسن الكندي, المجموعات الاثنية والمشاركة السياسية في المشرق العربي، العراق ولبنان أنموذجًا, مركز العراق للدراسات, (2016).

6- عبد الرحمن توفيق, إدارة التغيير والتطوير, ط2, مركز الخبرات المهنية للإدارة, القاهرة, (2008).

7- عبد الله تركماني, الأحزاب الشيوعية في المشرق العربي والمسألة القومية من العشرينات الى حرب الخليج الثانية, بيروت, منشورات الآن, (2002).

8- عرفان شهيد, روما والعرب, ت: قاسم محمد سويدان, دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع, دمشق, (2008).

9- محمد نور الدين، *تركيا والتحولات الإقليمية بعد الربيع العربي*، دار الفارابي، بيروت، (2019).

10- محمود سليمان العميان, السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال, دار وائل للنشر والتوزيع, الأردن, (2008).

11- هيثم الناهي, المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, (2017).

12- يوسف زيدان, اللاهوت العربي وأصول العنف الديني, دار الشروق, القاهرة, (2009).

ثالثًا- المجلات والدراسات

1- آية بدر, سوريا ما بعد الأسد وخارطة النفوذ والمستقبل, مركز نظرات لدراسات المتقبل, جامعة القاهرة, العدد (2), (2025).

2- برهان غليون، *سوريا: درب الآلام نحو الحرية*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، (2015).

3- جوزيف الظاهر, الطائفية ونظام الاسد في سوريا, مجلة الثورة الدائمة, العدد (3), (2013).
4- حمدي سيد محمد محمود, الترويض الخطير: سوريا ما بعد الاسد بين شرعية الدولة وولاءات العابرين للحدود, مجلة اتجاهات سياسية, المجلد (8), العدد (31), (2025).
5- سعد عبيد العيدي, عمار عباس شاهين, حنين محمد الوحيلي, نور نبيه جميل, إسقاط النظام السياسي السوري (نظام بشار الأسد), المقدمات, الآثار, والتداعيات المحتملة, دراسة منشورة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, (2005).
6- عفيف عثمان, الأقليات الدينية والاثنية بعد الربيع العربي, مركز المسبار للدراسات والبحوث, دبي, (2012).
7- محمد عاشور, التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية, المركز العلمي للدراسات السياسية, عمان, (2002).
8- معتز سلامة, سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة, مجلة السياسية الدولية, مجلد (47), العدد (190), القاهرة, (2012).

رابعا- الرسائل والأطاريح

1- بلال محمود محمد الشوبكي, التغيير السياسي من منظور حركات الاسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة: حماس نموذجًا, رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية, جامعة النجاح الوطنية, فلسطين, (2007).
2- عبد المؤمن سي حمد, إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة, أطروحة دكتوراه في كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد بو ضياف, المسيلة, الجزائر, (2019).
3- محمد عارف عبد الله, دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي (الثورة المصرية نموذجا), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة النجاح الوطنية, فلسطين, (2012).

خامسًا- شبكة المعلومات الدولية

1- علي العبد الله, الأقليات والتطييف والثورة في سوريا, العربي الجديد, الشبكة معلومات الدولية, على الرابط: https://goo.gl/gzejAp

الرابط: https://info.wafa.ps/ar-page.aspx?id=5063

2- بيتر هارلينغ, مسألة الأقلّيات المُساء فهمها في سورية, مركز مالكوم كير– كارنيغي للشرق الأوسط, https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/05/misunderstanding-syrias-minority-question?lang=ar

3- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين, (2015), على الرابط: www.nhcr.orghk

4- مؤتمر الطائفة العلوية في القاهرة, شبكة المعلومات الدولية, على الرابط: http://goo.gla0IkAM

5- مسيحيو سوريا ونظام الأسد, شبكة المعلومات الدولية, على الرابط: http://goo.gl/3U4Z5R

6- شبكة المعلومات الدولية, على الرابط: http://goo.gl/KFqwD2

7- شبكة المعلومات الدولية, على الرابط: .http://arabi-press.com/news/843043

المصادر الأجنبية

1- Gabriel A. Almond, political systems and political change, the American behavioral scintist (ABS)June 1963.

2- Merea Gudina, The State Competing Entice nationalism and democratization in Ethiopia, African journal of political science, 2004.: